العلوم أو المقررات

لتخصص المكتبات والمعلومات

* هذا هو "الفصل الثالث" في كتاب (المكتبات والمعلومات والتوثيق) ...
ومن اذا ظهر مستقلا فقط لم يضاف اليه البحث المستقل بعنوان
"أقسام المكتبات والمعلومات في البلاد العربية" حيث يقع في صفحات [illegible]
(١٠٠ صفحة) ... ومن [illegible] إضافته الى الكتاب الأم ليكون حوالي ٢١٥ ص

العلوم أو المقررات*
لتخصص المكتبات والمعلومات*

دكتور

سعد محمد الهجرسى

أستاذ المكتبات والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة

---

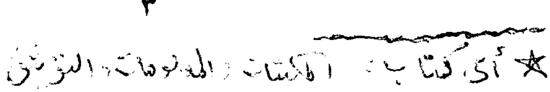
* الفصل الثالث في (المكتبات والمعلومات والتوثيق: أسس علمية حديثة ومداخل منهجية جديدة : ص ٥٣ - ٩٩)

ينبغى قبل الحديث عن علوم أو مقررات فى تخصص المكتبات والمعلومات أن نتناول بعض الخلفيات التى تحكم بناء المقررات فى هذا التخصص فى عالمنا العربى بصفة خاصة . وينبغى قبل قراءة هذه الجزئية إعادة قراءة ما يتعلق بهوية هذا التخصص "موضوعه وفكره ومؤسساته " فى صفحات ٢١-٥٤ من هذا الكتاب☆ . كذلك سنتناول ابعاد التخصص وهيكلة المقررات الاساسية والذاتية له . ثم نتناول بعض الضوابط والمعايير التى تتعلق ببناء المقررات وتقويمها . ونختم هذه الجزئية بثمانى مجموعات من المقررات الأساسية الذاتية طبقا لمنهج محدد سيشرح فى موقفه. ولن نتناول فى مقررات التخصص ما ينبغى أن يدرسه الطالب من مقررات مساندة. أو اضافية . أو متطلبات للجامعة . أو الكلية الأم . وإنما سيتم التركيز على المقررات الأساسية للتخصص .

خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص :

كانت -وما زالت - المهارات البشرية المطلوبة للعمل فى ميدان التخصص الذى نعرفه اليوم باسم " المكتبات والمعلومات"، مجالاً للتطور المستمر قبل ولادته الرسمية فى أواخر القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن لكل قسم من أقسام المكتبات فى الجامعات بالبلاد العربية ، ومعها الصيغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة ، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة- من المؤكد أن لكل منها ظروفة وملابساته الخاصة التى لعبت دورا كبيرا فى إنشائه وقيامه ، وستبقى تلعب دورا مماثلا فى مراحل نموه وتطوره إذا بقى، على امتداد الزمن ، فى مستقبله القريب والبعيد .

ومن هنا فليس صحيحا ولا مرغوبا بالنسبة للمقررات ، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه المقررات ، بأى قسم حتى لو كان فى قمة



النضج والاستقرار ، لكى يستعيرها وينفذها كما هى أى قسم آخر، مهما يكن ناشئا جديدا دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به ، ليس فقط بين قسمين فى منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربى ، ولكنه مرفوض أيضا حتى لو كانا داخل منطقة واحدة ، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيرا مكتمل التجانس .

ولكن المسلمة السابقة لا تعنى على الإطلاق ، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنامج ، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها ، على مخالفة اللوائح فى الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج ، بوطنه وبالأوطان العربية الأخرى ، مبادرة منه إلى تميز سطحى يستند إلى مجرد المخالفة ، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير .

من المؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية ، التى يتم توضيحها فى الفقرات التالية ، لن تكون أبدا بحيث تتطلب فى نتائجها ، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقررات فى قسم قائم ، فتكون هذه المقررات وتلك متباينة تماما مع المقررات فى كل قسم آخر ، بالقطر نفسه وبالوطن العربى جميعه وبكل أقطار العالم . فمع الظروف والملابسات الخاصة أو المحلية ، التى تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية ، توجد دوافع وعوامل تدعو بقوة قد تكون أكبر – بل إنها قد تحتم فى بعض الحالات – إلى قدر ما من التجانس .

من هذه الدوافع مثلا ، عندنا بالوطن العربى فى الوقت الحاضر ولعقد أو عقدين قادمين ، ذلك العجز الكبير فى أعضاء هيئات التدريس وتنقلاتهم التى لا تنقطع ، وتنقل الطلاب والدارسين بين أقسام المكتبات فى القطر الواحد وعبر الأقطار . إن هذه التنقلات للمدرسين وللدارسين تحتم

قدرا ما من التجانس ، بين المقررات الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية ، فى التسميات وفى المحتويات وفى مستوى الصفوف المحددة لها . فهذا التجانس لا تدعوا إليه و لاتتطلبه النواحى المنهجية وحدها ، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضا تأمين شيء من المرونة المرغوبة ، فى انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين، لأن هذا العنصر البشرى فى التخصص ، هو العماد الذى تقوم عليه أقسام المكتبات والمعلومات فى بلادنا.

ولا يجوز تحت شعار المعادلة السابقة بين الذاتية والتجانس ، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية ، نسيان أو تناسى المنهج السليم لمواجهة التحدى الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها . وتتطلب الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية ، فى قسم بعينه من أقسام المكتبات والمعلومات ، أيا كان موقعه بالوطن العربى أو بالخارج ، ثلاث مجموعات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية ، التى تتخذ أساسا ومصدرا للتصميم أو التطوير المنشود .

أولى هذه الدراسات والبحوث تتناول الظروف والملابسات المباشرة الملاصقة للقسم ، فى الكلية والجامعة التى ينتمى إليها ، وفى نوعيات الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهذه الجامعة ، وفى أعضاء هيئة التدريس المتوفرة والتى يمكن توفيرها فى المستقبل القريب على الأقل ، من حيث الخبرات والإمكانات التدريسية ، ومن حيث الخلفيات فى التخصص نفسه وفى التخصصات الموازية والمساعدة ، وفى الإمكانات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة. فليس من المنطقى مثلا ، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقدمية ، التى تمتزج فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب

هذه المقررات . والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى فى هذه المجموعة الأولى من الدراسات ، ودور كل منها فى التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية .

وتتناول المجموعة الثانية من الدراسات والبحوث ، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية ، على المستويات الوطنية والقومية ، التى تتطلب معايير خاصة ينبغى الالتزام بها ، كما تحتم قدرا معينا من التجانس والتكامل ، مع الأقسام المماثلة فى الاطار نفسه - الوطنى أو الاقليمى أو القومى- فليس من الممكن مثلا بالنسبة لأى قسم للمكتبات والمعلومات ، فى أية جامعة عربية - من الرباط إلى بغداد - أن يجهل أو يتجاهل فى العدد الأكبر من مقرراته الدراسية ، الوعائية منها والفنية والخدمية والادارية ، متطلبات الفكر الاسلامى والتراث العربى والسمات اللغوية ، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها ، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة فى تلك المتطلبات .

أما المجموعة الثالثة من الدراسات والبحوث ، فإنها تتناول التخصص نفسه فى أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة ، التى تلعب دورا كبيرا فى تشكيل المنظور السائد للتخصص ، كما يتمثل ذلك فى كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومى والعالمى . وتتناول أيضا المهنه فى ممارأستها التطبيقية وخدماتها المتجددة ، التى تجسد فى الفعل وفى الواقع ما يجرى على أقلام الأكاديميين فى البحث والنظر .

ومع الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات المبدئية، وللنتائج التى يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها ، فمن الضرورى أيضا أن يكون هناك مرتكزات محددة ، يعتمد عليها القسم عند بناء المقررات وعند تطويرها ، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوب

تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير . ويمكن إجمال تلك المرتكـــزات وهذه الغايات فيما يلي :

١ - ينبغي للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التي يعمـــل على تحقيقها ، وأن ترتبط هذه الأهداف بالخطـــة أو الخطـــط الشـــاملة للتنمية، في جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرهـــا داخـــل الوطن الأم ، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه ، تلك المـــهارات البشرية في مجال المكتبات والمعلومات ، التي تقوم بدورها المرسوم في مشروعات هذه الخطة أو الخطط، وأن يستند في كل ذلك إلى البيانـــات العلمية الدقيقة للقوى العاملة في القطر أو المنطقة التي يعمـــل فيـــها . فليس من المعقول مثلا ، أن تتضمن الخطة الوطنية إنشاء عدة الآف من المكتبات المدرسية ، خلال خمس سنوات أو عشر سنوات ، ثم لا يوجـد من الخريجين في القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه ، من يســـتطيع أن يتولى المسئولية في تلك المكتبات .

٢ - من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعا متعددة من المكتبـــات ومراكز التوثيق والمعلومات ، وأن هناك فروقا وظيفية بين تلك الفئـــات وهذه الأنواع ، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتـــها مـــن المـــهارات البشرية إعدادا وتدريبا . ولكن ذلك لا يعني على الإطـــلاق أن تكـــون هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد ، أو بين الأقسام المتعددة فـــي القطر الواحد ، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلـــف هـــذه الحواجز ، بدعوى تلك الفروق الوظيفية . فليس من المعقول مثلا فـــي أي واحد من الأقطار العربية ، أن يضم أقساما متباينة في مقرراتـــها ، يعمل كل منها منفردا لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسســـات بعينها . فهذا الوضع فوق ما فيه من تجـــاهل التكـــامل النوعـــي بيـــن

المؤسسات التى سيعمل بها الخريجون ، هو أيضا ترف بالغ يمكـــن أن نجده فى دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، التـــى تضـــم عشرات المدارس والمعاهد والأقســـام ، لتخـــرج المتخصصيـــن فـــى المكتبات والمعلومات ، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الـــترف ، فـــأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر .

٣ – ليس هناك تخصص ناجح فى جانبه الاكاديمى ، المتمثل فـــى الأقســـام الجامعية التى تعد العاملين فيه ، دون أن يستند هذا التخصص فى جانبه الميدانى إلى مهنة قوية متجانسة . وأهم عنصر يبين هذه المهنة القويـــة المتجانسة ، يمكن أن يتمثل فى المقررات الدراسية عند التصميم وعنـــد التطوير . فعلى أى قسم للمكتبات والمعلومات بـــالبلاد العربيـــة عنـــد إنشـــائه وتطويره ، ألا يكون خريجوه مجرد إضافة كميـــة للخريجيـــن الآخرين ، وألا يكونوا فى الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشرذم فـــى المهنة التى لم تتجاوز طفولتها بعد .

ومن أدق التحديات الأكاديمية فى أية جامعة ، هو تصميـــم لائحـــة المقررات الدارسية أو تطويرها ، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره . فـهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة ، تحيط بهذه العملية فـــى كـــل التخصصـــات العامة، وهى فى تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطورة وأشد صعوبة. فى مقدمة تلك المخاطر والصعوبات ، وضع الخطوط والنسب التـــى تصـــل وتفصل وتحدد العلاقات ، بين المقررات "الأساسية الذاتيـــة " مـــن داخـــل التخصص ، والمقررات "الاضافية " المأخوذة من التخصصـــات الأخـــرى، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة فى النطاق القومى ، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها . فليس هناك تخصص أكاديمى واحد، يمكن أن

يعيش معزولا بمقرراته الدراسية عن جميع المقررات الدارسية فى كل التخصصات الأخرى .

بل إن هناك قوائم غير قليلة ، مشهورة فى الخريطة العامة للتخصصات ، كالتاريخ مع الجغرافيا ، والاقتصاد مع السياسة ، والفلسفة مع علم النفس ، وقد تتلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضا ، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث : الآثار ، والقانون ، وعلم الاجتماع على الترتيب . وتتعانق المقررات الدراسية فى اللوائح الجامعية ، لهذه الثنائيات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية ، للعلاقات الحميمة بينها فى مراحل النشأة والتطور ، قبل ما يسودها اليوم من انفصال واستقلال . ويصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر ، عند بناء لائحة المقررات لكل واحد من الأقسام ، التى ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة ، بسبب الإفراط أو التفريط فى استضافة مقررات من التوأم أو الشقيق .

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة ، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسئولون فى شكل متطلبات للكلية وللجامعة ، استكمالا لنضج الطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس ، أو تتطلبها المقررات "الأساسية الذاتية " نفسها ، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمى من الدراسة الناجحة . وتحتل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة ، فى لائحة القسم صاحب التخصص الأساسى ، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعى ، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التى يستضيفها من توائمه وأشقائه ومساندات ، فيصعب التوازن أو تزداد حدة الإفراط أو التفريط السابقين .

تلك هى أول الصعوبات المألوفة فى جامعاتنا العربية وفى كل الجامعات ، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها . وقد أخذت هذه الصعوبة شكلا حادا بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات

لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعى متأخرا نسبيا . فقد سبقه إلى ذلك الموقع المرموق وبفترات طويلة ، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية ، وهما القطاعان اللذان قبلاه بدرجة ما فى كلياتهما ، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك فى هذين القطاعين. ولم يبلغ هذا القبول فى بدايته – على الأقل – درجة الترحيب ، وكان فى أحسن صوره مزيجا من الإشفاق والدعاء بالتوفيق .

أما بالنسبة للمقررات "الأساسية الذاتية " فأمرها كان – وما زال بدرجات متفاوتة بين الأقسام – حقلا مفتوحا دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط ، حذفا وإضافة وتغييرا للتسميات والمحتويات ، ولمستويات صفوفها التدريبية ، ليس بين الأقسام المختلفة عبر الأقطار العربية أو فى قطر واحد ، وإنما أيضا فى داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير . حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله ، قد يدخل فى باب التطور الطبيعى لشخصية القسم خلال مراحل حياته ، وقد يرجع فى شيء منه للنمو الذاتى فى التخصص نفسه الذى لابد أن ينعكس على مقرراته، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته . أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذى قد يبلغ حد التناقض ، فهو ظاهرة غير صحية فى البناء العام للمقررات الدارسية بتخصص المكتبات والمعلومات .

هناك أيضا مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، نتيجة لافتقاد المعايير الموحدة فى أكثر جوانبه ، هذا الافتقاد الذى اصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم ، تتسرب من خلالها آفات وأدواء متنوعة إلى مقررات هذا التخصص "الأساسية الذاتية" فى الوطن العربى بخاصة ، وفى اقسامه ومعاهده الخارجية بعامة . هناك

مقررات بتسميات هى هى، ومحتويـــات لا تختلــف فقــط ولكنـــها تتبـــاين وتتناقض، وهناك محتويات متماثلة إلى حد كبير بل إنها هى هى، وأســماؤها فى غاية الاختلاف والتباعد. وهناك مقرر واحد هو هو محــدد فــى اســمه ومحتواه، يأخذ فى إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية ، ضعف أو ثلاثـــة أضعاف ما يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه فى لائحة أخرى .

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام فى بنـــاء المقـــررات الدراســية "الاضافية" أو "المساندة" ، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات ، حتـــى تحولت وظيفته الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساســـى ، ومترابطـــة مــع مقررات أساسية ذاتية فيه ، إلى ملء روتينى لفراغ زمنى موجود بالقســـم ، وهذه المظاهر ترجع أيضا فى أسبابها البعيدة إلـــى افتقـــاد المعياريـــة فـــى التخصص ، مثلها مثل ما سبق من مظاهر الضعف فى المقررات الأساســية الذاتية .

أبعاد التخصص وهيكلة المقررات :

الهوية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بمقتضى "الزاوية " التـى تحددت مع موضوعه ، وهى "الضبط والاستخدام " لتلك الأوعية ، تتطلـــب دراسة أوعية المعلومات هذه ، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعـــات ، وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات ، بإعتبار أن هذه الأوعية هى الذاكرة الخارجية لكل معارف الانسانية وعلومها ، وهـــى بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات . فلهذا التخصـــص علاقـــة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى ، لأن لكل منها رصيده المـــاضى والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جـــانب الأوعيـــة الحديثة ، وهذا الرصيد هو عطاؤه فى موضعه . أما حصر هذه الأرصـــدة وضبطها ، واتاحتها للاستخدام والاستفادة منها ، فهذه مسئولية المتخرجيـــن

فى تخصص المكتبات والمعلومات ، من خلال لائحة المقررات الدراسية فى أقسامه ومعاهده ، "الأساسية الذاتية " من داخل التخصص ، "والاضافية" العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى .

من الممكن أن نصادف عشرات وعشرات ، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة ، ينبغى أن تهدف إلى تزويد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات ، التى يحققون بها فى المؤسسات الميدانية بعد التخرج ، وظيفتى "الضبط والاستخدام" منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى ، ما دامت هاتان الوظيفتان هما جماع الأمر فى التخصص ، الذى نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته . ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظرى للمقررات "الأساسية الذاتية " للتخصص ، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات "الإضافية" من التخصصات الأخرى ، قبل استجلاء الأبعاد الرأسية والأفقية فى هاتين الوظيفتين ، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأبعاد فى الهيكل العام للمقررات ، ومن ثم يأتى التصميم النهائى للمقررات فيما بعد ، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام .

أولا – أما بالنسبة لوظيفة "الضبط الببليوجرافى " منفردة وحدها ، فقد كانت منذ القدم هدفا لممارسات الأفراد من العلماء والوارقين والهواة ، من قبل الطباعة ومن بعدها ، وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من قبل الطباعة ومن بعدها . وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من الأدوات الببليوجرافية ، التى تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات فى نطاق زمنى ومكانى ونوعى معين . وقد تحول الأمر فى هذه الوظيفة تدريجيا ، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، فأصبح

مجالاً حيويا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص ، التـــى تعمـــل مـــن منطلق تجارى وشبه تجارى ، أو من منطلق الخدمات العامة ، وصاحب ذلك وأدى اليه وتفاعل معه ، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خـــلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط البيليوجرافى ، فظهر كثـــير مـــن الأدوات بتسمية جذابة هى "بنوك المعلومات البيليوجرافية " .

ويرتبط بوظيفة "الضبط البيليوجرافـــى " منفـــردة أو متكاملـــة مـــع "الاستخدام " وظيفة "الضبط الداخلى " للمحتويات ، فـــى قطـــاع مـــهم مـــن موضوع التخصص ، وهو الأوعية المرجعية العريقة منها فى تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة فى العصر الحديث ، كالمعجمات والموسوعات ودوائـــر المعارف والتقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات الإرشادية ، التـــى تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها ، الاسترجاع السريع للمعلومـــات منـــها واستخدامها عند الحاجة إليها .

وقد كانت الأوعية المرجعية هى الأخرى منذ القدم ، هدفا لممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين فى كل التخصصات قبـــل الطباعـــة وبعدها . وصدر فى هذا النطاق التقليـــدى المـــأثور عشـــرات الآلاف مـــن الأوعية المرجعية ، التى كانت وما زالت تكـــون مـــع مئـــات الآلاف مـــن الأدوات البيليوجرافية السابقة ، أساسا ثابتا لوظيفتى الضبـــط والاســـتخدام . والأمر كذلك هنا أيضا بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية ، التـــى جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويا لأعمالها ، وأصبح نظام الضبط فـــى داخل هذه الأوعية عملا مستقلا أو شبه مستقل عن مادة المحتويات ، ويدخل بطبيعته فى وظيفتى الضبط والاستخدام . بل إن هذه الشركات والمؤسســـات الميدانية ، أخذت خلال العقدين الأخيرين تستعين فى تصنيع هـــذه الأوعيـــة بالتكنولوجيا الحديثة ، فيصدر بعضها الآن فى شكلين أولهما تقليدى مطبـــوع

يحمل التسمية التقليدية ، قاموسا لغويا أو معجما للأشخاص أو غيرهما ، وثانيهما الكترونى محسب او مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة ، مثل : بنك معلومات (لغوى) ، أو قاعدة بيانات (للأشخاص) ، الخ . بل إن الشكل التقليدى العريق ، بدأ يختفى فى نماذج معينة من أوعية المراجع فى البلاد المتقدمة .

وهكذا ، كما نرى ، تطور الأمر فى وظيفة "الضبط" وحدها أو متكاملة مع "الاستخدام" ، إلى ما يسمى فى الوقت الحاضر (نظم المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية) . أما بالنسبة لنظم المعلومات الببليوجرافية، فللمقررات الأساسية الذاتية للتخصص فى هذه النظم زاويتان للدراسة ، أولهما : (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها ، وثانيتهما : (الدراسة الانشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة ، لإنشاء ما يتطلبه الضبط والاستخدام فى سياقاتهما المعاصرة من أدوات . وكذلك الأمر بالنسبة لنظم المعلومات غير الببليوجرافية ، فلها دراستان استخدامية وإنشائية ، بيد أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من المتخصصين ، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم لها داخليا ، إسهاما فى استرجاع الحقائق منها سريعا عند الحاجة إلى استخدامها .

ثانيا – وأما بالنسبة لوظيفة "الاستخدام" منفردة أو متكاملة مع "الضبط"، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية، التى تختزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة ، بتسميات تطورت من "بيت الحكمة " و"دار العلم " فى الماضى البعيد ، إلى "خزانة الكتب " و " دار الكتب " فى الماضى القريب وبعض

الحاضر ، وأخير إلى " المكتبة" و " مركز المعلومات " فى أكـــثر الحـــاضر وفى المستقبل القريب على الأقل . وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصـــص فى أواخر القرن التاسع عشر بعامة ، وفى القرن العشـــرين وفـــى أواخـــره بخاصة ، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التى أشرنا إليها فى "أولا" من قبل، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة فى الجماعات والجمعيات والاتحـــادات الوطنية والقومية والدولية ، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلـــة فـــى مـــدارس المكتبات المعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية .

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات فى الوقت الحـــاضر ، التقليدية منه المشدودة إلى الماضى ، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عددا ونفعا ، ومعهما الوسطيات المستمســـكات بـــالأصيل مـــن المـــاضى والآخذات بالجوهر من الحاضر - وهن الأكثر والأنفـــع - أصبحـــت هـــى القواعد الأربع التى يقوم عليها التخصص ، ومن الطبيعى ان يكـــون لكـــل واحدة من تلك الفئات الأربع ، موقعها فى خريطة المقررات الدراســية . وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أيا كانت التسمية التى تحملها باعتبارها البدايـــة والغاية فى نشأة التخصص وفى تطوره ، وباعتبار ما تتولاه مـــن وظـــائف وعمليات فنية كثيرة ومتنوعة ، تحتل قطاعا كبيرا فى خريطـــة المقـــررات الدراسية للتخصص ، فقد أصبح من الضرورى أيضـــا تمثيـــل المؤسســـات الثلاث الأخرى فى هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وعلينا الآن ، لتحديد المعالم الهامـــة فـــى القطاعـــات المخصصـــة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراســـية ، أن تـــبرز المكونـــات البنيوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة . فى أية مؤسسة اختزانية تحقـــق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام ، كما يلى :

١ – أول هذه الأركان "الكيان الأم " ، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانية لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة فى فراغ ، ولكنها دائما وفى كل الأحوال – إلا إذا كان هناك وضع غير منطقى – محاطة بطريـــق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم ، الذى قد يتمثـــل فـــى مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أى نوع ، أو فـــى قريـــة أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة . فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوى أو الجماعة ، التى أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعيـــة ، لخدمـــة أفراده وإمدادهم كلا حسب اهتماماته ، بمـــا يحتـــاج إليـــه مـــن القـــراءات والمعلومات . ولهذا الركن تأثير كبير فى البيئة التحتية للأركـــــان الأربعـــة التالية ، ومن ثم فى كل المقررات الدراسية المرتبطة بها ، سواء الأساســـية الذاتية من داخل التخصص ، أو الإضافية العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى . بل إن الاحتياجات التى يمثلها فئات متجانسة من الأفراد فى ذلـــك الكيان الأم ، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيدا لأهمية هذه الفئـــات ، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرها ، والخدمات التى تقدم علـــى أساس تلك الأوعية .

(٤،٣،٢)– ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية فى أى مؤسســـة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كان اسمها ، والكيان الأم الذى تقـــوم فيـــه ، وهى على الترتيب :٢)الاختيار والأقتناء للأوعية ، ٣) والتنظيـــم الفنـــى أو الضبط الأقتنائى لها ، ٤) وخدمة الأفراد فى الكيان الأم باسترجاع الأوعيـــة والمعلومات لهم .

٢ – وتتضمن وظيفة (الاختيار والاقتناء) مجموعة مـــن التحديـــات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتنويه فى سياق المقررات الدارســية وبنائها جانبان :

أ) متابعة أدوات "الضبط الببليوجرافى" السابق ، الراجعة منها والجارية ، من أجل بناء المجموعات الأساسية فى المكتبة أو المركز ابتداء ، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة ، بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المنتفعين ، وانما تأخذ فى الاعتبار أيضا الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد .

ب) التنبه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة، لفئات الأوعية التى تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان، كأوعية المراجع ، والمطبوعات الحكومية ، والدوريات، الخ، . التى غالبا ما تتطلب تصميم بعض المقررات الأساسية الذاتية ، لبيان ما هيتها وأهميتها النسبية فى الاستخدام .

٣ - وتتضمن وظيفة (التنظيم الفنى : الضبط الاقتنائى) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتنويه فى المقررات الدراسية وبنائها الجوانب التالية :

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين العمليات الفنية التى تجرى فى "الضبط الاقتنائى" هنا و " الضبط غير الاقتنائى " السابق. وقد حتم هذا التقارب والتماثل فى العقد الأخير التكاليف المترفة لهذه العمليات ، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن فى الحسبان لاعتماد كل منهما على الآخر فى هذه العمليات ، بحيث يتم للوعاء الواحد عملياته الفنية مرة واحدة ، تعتمدها أى من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط ، إذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى ، وهذا هو المنهج الذى يدعو إليه مشروع (الضبط الببليوجرافى العالمى : UBC) ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة فى هذه العمليات الفنية ، التى درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك ، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيما للوحدة والتكامل فى هذه العمليات الفنية . من نماذج التغيير استخدام (وصف

ببليوجرافى) بدلا من (فهرسة وصفية) و (تحليل موضوعى) بـــدلا مـــن (فهرسة موضوعية) فى تسميات هذه المقررات الوظيفية .

ب) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكـــون تامـــا ، بيـــن العمليات الفنية التى يتطلبها "الضبط الاقتنائى" و " الضبط غير الاقتنـــائى" ، مهما اختلفت الأوعية التى يتم ضبطها طبيعة أو محتوى ، وقـــد حتـــم هـــذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانب الســـابق . ومـــن هنـــا نشـــأت الضرورة فى سياق المقررات الدارسية بناء ومحتويات وتسميات ، أن تعامل محتويات الدوريات التى يتولاها عادة مؤسســـات الضبـــط ، بينمـــا تكتفـــى مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة . ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمى توحيد التسميات فى المقرزات الوظيفية للعمليات الفنيـــة الثـــلاث (الوصف الببليوجرافى ، التحليل الموضوعى ، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها .

ج) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكـــون تامـــا ، بيـــن عمليتين فنيتين من عمليات "الضبط الاقتنائى " ، وهما التحليل الموضوعـــى المتمثل فى (رؤوس الموضوعات) ، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافـــى المتمثل فى (المداخل) الأساسية والاضافية . وقد حتم هذا التقارب والتمـــاثل العوامل نفسها فى الجانبين السابقين ، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأســـماء وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هى نفسها ما نعرفه سابقا باســـم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليســـتخدما بطريقـــة واحدة . ومن هنا نشأت الضرورة فى ســـياق المقـــررات الدراســـية بنـــاء ومحتوى وتسميات ، لضم الجانبين معـــا باســـم (نقـــط الإتاحـــة الوصفيـــة والموضوعية) بدلا مـــن فصلـــهما ســـابقا باســـم (المداخـــل) و (رؤوس

الموضوعات) ، وهذا التكامل والربط فيهما هو ما درجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير .

٤ - أما وظيفة (الخدمة والاسترجاع) فهى الغاية التى تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية ، وهى النصف الأهم فى ثنائية (الضبط والاستخدام) التى تحقق للتخصص هويته . ولعل ذلك هو السبب فى السيل الذى لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة ، فى اللغة الانجليزية ومن ثم فى اللغة العربية ، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة فى تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين ، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لا حصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقى قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة .

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية ، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمى واحد . بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو أكثرها على الأقل ، أصولها الثابتة فى الخدمات التقليدية . ومن هنا تأتى الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات ، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية ، فى نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفية .

والحقيقة الثانية وهى الأكثر أهمية ، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية ، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة ، هو المبدأ الأساسى والأحكم ، ليس فى هذه الوظيفة وحدها ، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق فى المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة "نظم المعلومات الببليوجرافية " و "نظم المعلومات غير الببليوجرافية " و "الاختيار والاقتناء " و "التنظيم الفنى " . ليس من المقبول

مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية ، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية ، فنقيم بذلك الحوائط الصماء داخل التخصص ، ونمزق جهلا أو تجاهلا جوهرا واحدا ، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية .

٥ – خامس الأركان فى بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية وظيفة أيضا ، ولكنها ليست كالوظائف الفنية فى الأركان (٤،٣،٢ السابقة . وإنما هى وظيفة (الإدارة) التى تدبر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه ، كما تتولى مسئولية التنسيق الداخلى بين العمليات الفنية فى كل منها ، وتوجهها فى كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم فى بنية المؤسسة الاختزانية . ومن الطبيعى أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة ، وهى الإدارية التدبيرية المتبوعة ، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها ، وهى الفنية التنفيذية التابعة ، وهما معا فى داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة . ومن هنا يأتى التداخل الحتمى والازدواج الذى لا مفر منه ، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسيه المخصصه لهذه الوظيفه فى جانب ، وبين المحتويات فى المقررات الدراسيه المخصصه لتلك الوظائف الثلاث فى الجانب الآخر . ومشكلة التداخل أو الازدواج بين مقررات التخصص ، لا ترجع فقط إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، كما هو الحال بالنسبة إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، وكما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا ، ولكنه أمر مألوف فى لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا ، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجودا .

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصور النظرى الإطـــارى لهويـــة التخصص وأبعاده ، أشبه شيء بالإطار الفكرى الذى يضعـــه الفيلســـوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها ، بينما المقررات الدراســـية المدرجـــة بلوائـــح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص ،.أشبه شيء بالكتب والمؤلفـــــات التـــى لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين ، بالحدود التى يرسمها الفيلســـوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكرى . فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للديـــــن وآخر للتربية وثالثا للتاريخ ، فهناك مؤلفات غير قليلة يلتقى فى الواحد منـــها الدين بالتربية والتاريخ، والأمر كذلك بين الأبعاد التى سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات ولهويته ، وبين المقررات الدراسية التى نجدهـــا لـــهذا التخصص فى أقسام المكتبات والمعلومات ، بالجامعات والمعاهد فى البـــلاد العربية وبالخارج كذلك . وهى قضية تبدو طبيعية فـــى أســـبابها النظريـــة ومنطقها الواقعى ، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضـــع لـــها الضوابط والمعايير ، فقد تنتهى إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته .

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها :

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومـــات وللأبعاد الرأسية والأفقية فى ماهيته وهويته بين التخصصات الأخرى ، قـــد ظهرت لنا فى بضع صفحات ضمت ، وحدة فكرية واحدة متكاملـــة ، فمـــن الطبيعى أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية ، لن تكون مثل مسطح مــــن الورق ، يقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفـــة فـــى الشـــكل والمساحة ، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة ، هو نفسه مســـاحة المسطح الأصلى أو الأم دون زيادة أو نقص . أما إذا كان هناك نقص وهـــو أمر كثير الاحتمال ، فمن المؤكد أن بعـــض العنـــاصر أو القطاعـــات فـــى

الصورة الإطارية للتخصص ، وفى الأبعاد الرئيسة لماهيته وهويتـــه ، قـد أهملت فلم تتمثل فى مقرر أو فى مقررات تلائمها فى صحيفة التخرج .

والمألوف على أية حال فى المسطحات الإطارية للتخصصـــات ، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية ، قدر ما من التداخل قليـــلا أو كثيرا . والقدر الأمثل من التداخل فى هذا الحال ، هو الذى يسمح فقط بالربط بين هذه المساحات ، دون تكرار أو ازدواج لا فائدة منـــهما . أمـــا إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية ، عن ذلك القدر الأمثل، الذى يربط بينها ويصلهما معا بالتخصص الذى تنتمى اليه ، فهذا هو أخطـر الآفات التى تعانى منها الأقسام الأكاديمية الناشئة ، فى كل الجامعات بالوطن العربى بالخارج .

هناك إذا احتمالان عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبـــات والمعلومات ، فى كل منهما خطورة على التخصص وخطر على القسم الـذى يتولاه : إغفال بعض الجوانب المهمة فى التخصص ، وتركها دون مقـرر أو مقررات تغطيها ، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بيـــن المقررات الدراسية ، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة . وغالبا مـا يقع الاحتمالان فى اللائحة الواحدة ، فتتضاعف الخطورة ويزدوج الخطـر ، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة ، يرجع إليها عند إعداد إحـدى اللوائح أو عند تطويرها وكشف ما يعتريها من عيوب.

وأيا كان الأمر ، فان لائحة المقررات التاليـــة تتنـــاول المقـــررات الأساسية الذاتية "للتخصص بصفة مباشرة . وحجر الزاوية فى النظام كله هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية فى تخصـــص المكتبـــات والمعلومات ، يجد فيها كل مقرر "أساسى ذاتى " ، من بيـــن العشـــرات أو المئات أو حتى الآلاف، المدرجة فى لوائح الأقســـام والمـــدارس والمعـــاهد

والبرامج – يجد له موقعا معينا وثابتا ، أيا كانت التسمية التى أخذهـــا فـــى اللوائح المختلفة ، ما دام هناك مؤشرا لمحتوياته مهما يكن موجزا .

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة فى هـذا النظام ، تقوم على ثمانى فئات يتم بيانها فيما يلى ، فهناك لكل فئة "مرتكــز" معين فى خريطة التخصص التى تم رسمها فى فقرات (أبعـــاد التخصـــص وهيكلة المقررات) الماضية ، كما أن كل منها "زاوية " معينة نتعامل مـــن خلالها مع هذا المرتكز . ومن الممكن فى ضوء "المرتكز" و"الزاوية " إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتوياته ، وقد أصبحت مثل هذه التسـمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا ، هـــى الوسـيلة الوحيـدة لمواجهة تيارات التجديد بداع وبغير داع فى أسماء المقررات ، حتى ليصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات . ويمكن بذلك أن نجد فـى المقررات الدراسية لتخصصنا ، ما هو موجـــود فـــى المملكـــة النباتيـــة أو المركبات الكيماوية مثلا ، فلكل منها اسمه العلمى الثابت واسمه التجـارى أو الشائع ، الذى غالبا ما يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة .

وقد وضعت كل فئة بهذا "النظام الثمـــانى " للمقـــررات الأساســـية الذاتية، فى ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفى ، يتــلاءم مـــع الأغراض الفنية لهذا النظام . يبتدىء كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها فى الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومـــات ، ويعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان "المرتكز" الموضوعى للفئة كلها فى تلك الخريطة ، ثم بيان "الزاوية" التى تميز المقررات بعضها من بعض ، ســـواء فى الفئة نفسها أو فى الفئات الأخرى . كما يوضع فى الفقرة الأولـــى لكـــل معرض ، مقارنات وتحليلات هامة عند ما تتشابه المرتكزات أو الزوايا بيـــن اثنتين أو أكثر .

تلك هى فقرة "الماهية " وهى الأولى فى كل واحد من المعارض الثمانية . وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة) إلى هذا النظام ، برغم أنها لا تدخل حقيقة فى الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات ، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتحمة به التحاما مباشرا ، دون أن يكون لها تخصص أكاديمى يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات ، أو لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات ، فى القسم الواحد وفى المدرسة الواحدة .

ويأتى بعد "الماهية مباشرة فقرة " النماذج " وبها بعض المقررات المنتمية إلى الفئة المقصودة فى المعرض ، ويرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة فى كل معرض ، عن "التسمية " التى يحملها كل مقرر جاء فى النماذج . والتسمية هى العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر فى اللائحة ، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة ، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق فى تحقيق المعيارية المرغوبة فى أسماء المقررات . ويتبين فى فقرة "التسمية " هذه بكل معرض ، أن الاسم المعيارى لكل مقرر هو الذى يعبر من أقصر طريق عن المرتكز الموضوعى له وعن محتوياته ، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة ، دون اللجوء إلى أسماء جديدة ، إلا لضرورة منهجية، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براقة ، لأنها غالبا ما تحجب أهم شىء فى المقرر الدراسى وهو محتواه الموضوعى.

أما الفقرة الرابعة فى معرض كل فئة من المقررات ، فتوضح "المستوى" الملائم فصلا أو صفا ، لدراسة مقررات الفئة المعروضة . ومع أن مواقع الفئات فى هذا "النظام الثمانى" ، قد تدرجت فى أغلبها من الأدنى إلى الأعلى ، ولكن هذا التدرج ليس على إطلاقه بالنسبة لمستويات

المقررات، فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبة الفئة ، تدخل فى تحديد المستوى الملائم لكل مقرر ، بل إن هناك فئة معينة تقع بعض مقرراتها فى الصف أو الفصل الأول ، وبعضها الآخر يقع فى الصف أو الفصل النهائى ، أو لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم .

تلك هى الفقرات الأربع الأولى وهى "الشطر الأول" فى معرض كل فئة بهذا "النظام الثمانى" ، لكل فقرة دورها ووظيفتها ومحتوياتها التى شرحناها آنفا ، وهى معا تعطى صورة متكاملة الأجزاء ، وترسم بوضوح الهوية الأساسية للمقررات التى تدخل فى كل واحدة من هذه الفئات الثمانية .

أما "الشطر الثانى" فى كل معرض ، فهو مجموعة أخرى من البيانات الإضافية المفصلة ، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة فى كل فئة من المقررات. وتخدم هذه البيانات أغراضا عديدة يمكن إجمالها فى جانبين : زيادة الايضاح فى الصورة المتكاملة التى ظهرت للفئة فى الشطر الأول ، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات ، التى يواجهها المتخصصون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه فى أعمالهم .

المقررات المتخصصة فى أقسام المكتبات والمعلومات :

١ - المقررات الاطارية

وهى المقررات التى لا تتناول مساحة جزئية فى خريطة التخصص، ولكنها بطبيعتها تمتد تماماً أو تغليباً إلى المسطح الفكرى للتخصص كله ، فالمرتكز فيها هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأسية والأفقية . أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة فأنه يعتمد بصفة عامة على زاوية المعالجة التى يتخذها المقرر لنفسه ، بحيث يكون تناوله للموضوع من منطلق فريد خاص به ، ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات فى أى مقرر آخر .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مقدمة فى علوم المكتبات والمعلومات .

ب - المدخل التاريخى للمكتبات والمعلومات .

ج - ظاهرة المعلومات والاتصالات .

د - الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات .

هـ - المكتبة والمجتمع .

و - علم المكتبات والمعلومات المقارن .

ز - المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات .

ح - مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات .

ويلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية ، ان كلا منها ، أو معظمها ، يأخذ فى تسميته تعبيرة "المكتبات والمعلومات" ، وهى العنصر المشترك فى معظمها الذى يمثل مرتكز الفئة كلها ، كما يأخذ عنصرا آخر يمثل الزاوية التى تبرز هوية المقرر وشخصيته الفردية ، وهذه الزاوية هى

المفتاح لتحديد محتواه . والتسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية التى يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة .

وإذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية ، مثل ، "مقدمة" أو "المدخل التاريخى " أو "الأسس الحديثة " ، فمستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول، وإذا كانت مزيجا من التقديم والربط ، مثل " المعلومات والاتصالات" أو "المكتبة والمجتمع " فقد يكون مستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول أيضا ، وقد يكون الفصل أو الصف الثانى ، أما إذا كانت الزاوية هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث مثل " علم المكتبات والمعلومات المقارن " أو " المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات " أو "مناهج البحث في المكتبات والمعلومات " ، فالمقرر فى هذه الحالة يدخل فى المستويات العليا من الدراسة .

ومن الممكن أن تتكامل المحتويات فى " المدخل التاريخى "وفى " الأسس الحديثه " ، داخل مقرر " مقدمة فى علوم المكتبات و المعلومات " ، ولكن المتغيرات المحلية ، وهى كثيرة ومتنوعة بين الأقسام ، قد ترجح أحد الاختيارين، وتعتبر هذه المقررات المدخل الطبيعي للتخصص ،ومن هنا فهى أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية بالقسم ، بل إنها للسبب نفسه تصلح اكثر من غيرها لتكون فى مقدمة المقررات التى يقدمها القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى . و المحتويات فى أى مقرر ليست مسألة اجتهادية ، تترك لكل عضو من هيئه التدريس يختارها دون ضوابط ، أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية ، ولكنها تتحدد بأمور معيارية أو لها طبيعة الفئة ومرتكزها العام ، ثم زاوية المعالجة التى ينطلق منها المقرر لتناول هذا المرتكز.

٢ ــ مقررات الأوعية

هي المقررات التي تتناول تماما أو تغليبا شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة في كل شريحة ، سواء أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء ، أو من حيث شكلها المادي غير المألوف ، أو من حيث جمهور المستفيدين بها ، أو من حيث قيمتها الحضارية ، أو من حيث أي سمة أخرى تعطيها قيمة ذات أهمية . فالمرتكز في هذه الفئة - كما نرى - هو الوعائية ، وتأثير هذه الصفة على "الاستخدام"، سواء أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجها. أما الفرق بين كل مقرر وآخر في هذه الفئة فهو "زوايا " المعالجة التي تعتمد بدورها على الهوية الوعائية لكل شريحة يتناولها المقرر ، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التي تنتجها وطبيعتها الخاصة في الاستخدام ، فهذه هي "الزوايا" التي تميز كل واحد من هذه المقررات في هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات :

*** مقررات الأوعية المرجعية**

أ - المراجع والمصادر العامة "موارد المعلومات"

ب - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم الانسانية "موارد المعلومات في العلوم الانسانية "

ج - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم الانسانية " موارد المعلومات في العلوم الاجتماعية "

د - المراجع والمصادر المتخصصة في العلوم البحتة والتطبيقية " موارد المعلومات في العلوم البحتة والتطبيقية "

***مقررات الأوعية النوعية**

أ - الدوريات

ب - المطبوعات الحكومية

ج - المواد المسمعية والبصرية والمصغرات . "المواد غير المطبوعة"

د - الموسوعات والمخطوطات فى التراث العربى الإسلامى

هـ -مواد الأطفال "أدب الأطفال"

ويلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية ، أن الكلمة التى تدل اصطلاحيا على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هى أبرز العناصر ، ويكتفى بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو أكثر تأكيدا لتحديد المحتوى . ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما ، حيث يؤكد أن زاوية المعالجة ليست أى شيء آخر اكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة ، وهى الجوانب التى تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف . وهذه الزاوية هى المفتاح لتحديد المحتوى فى كل مقرر ، كما أن التسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية ، التى ينبغى الالتزام بها ما كان ذلك ممكنا .

ومن الطبيعى أن المقررات الإطارية ذات الطبيعة المدخلية التقديمية، تسبق كل المقررات فى الفئات السبع غيرها ، ومعنى ذلك أن كل "المقررات الوعائية " هنا تأتى بعد تلك ، أو تصاحبها فى الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير . ومن الطبيعى كذلك أن المقرر المبدئى مثل "المراجع والمصادر العامة " يسبق المقرر الأعلى فى شريحته ، وهو "المراجع والمصادر المتخصصة " . كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير فى الوقت الحاضر مثل " مواد الأطفال" ، تسبق نسبيا مقررات الأوعية ذات التداول

القليل مثل "المطبوعات الحكومية " أو "المخطوطات في التراث العربي الاسلامي " .

وقد أضيفت كلمة "المصادر" وكلمة " المعلومات" في تسميات مقررات المجموعة الأولى للأوعية المرجعية ، استجابة للاتجاهات الجارية في محتويات هذا النوع من المقررات ، ومع ذلك فقد بقيت كلمة "المراجع " علما لا تخطئه العين ، وعنصرا ثابتا ومفيدا في التسمية .

والمحتويات في المقررات الثلاثة من مجموعة المراجع ، تشمل مع المراجع المطبوعة المألوفة ، المراجع المحسبة التي تحمل تسميات جذابة أكثرها غير دقيق ، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات . ومن هنا لابد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير ، مقرر مدخلي استنادي من خارج التخصص ، عن الحاسوب ، بمكوناته المادية والتشغيلية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادي بمستوييه التمهيدي والتقدمي ، لا يساعد الطلاب هنا فقط ، بتدريبهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء من المحتويات في المقررات المرجعية ، ولكنه يساعد الطلاب أيضا على ممارسة المحتويات في المقررات الأساسية الذاتية الأخرى للتخصص ، ولاسيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و(المقررات) بالفئة السادسة .

وزاوية المعالجة في كل المقررات بهذه الفئة هي "الجوانب الاستخدامية " بصفة عامة . فإذا كانت المعالجة في شريحة الأوعية المرجعية، ليست هي "الجوانب الاستخدامية " وإنما "الجوانب الانشائية "، فإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع في الفئة السادسة (مقررات النظم) .

والجوانب الاستخدامية في شرائح "مواد الأطفال" و "المطبوعات الحكومية " و "المخطوطات في التراث الاسلامي " و"المواد السمعية

والبصرية والمصغرات " ، مع أنها نمط نوعى آخر غير شريحة المراجع فمن الضرورى أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا فى هذه الفئة الثانية ، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها فى مقررات الفئات الأخرى ، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين) ، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. وبدون هذا التنسيق والالتزام بزوايا المعالجة ، يمكن أن تتسرب المحتويات بين المقررات ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة فى محتويات المقررات .

وأوعية المعلومات ، وهى المرتكز فى هذه الفئة ، تمتد من "المخطوطات" إلى "المليزرات" عبر المطبوعات والمسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسبات ، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفية عديدة ، لكل منها مصادره والمؤسسات التى تنتجه وطبيعته الاستخدامية الخاصة . ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة مما يضطر بعض الأقسام إلى وضع "المصغرات " وهى شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين آخريين هنا "السمعية " و "المرئية" . ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية ، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة فى الإنسانيات والاجتماعيات أو فى العلوم البحتة والتطبيقية ، لا أن يأخذهما معا . وليس من المحتم أن المقررات التى تدرس الشرائح النوعية للأوعية ، تقع دائما فى هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية) . فبعض الشرائح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخر أهمية كبرى ، مثل الأقراص المليزرة ودروها فى المكتبات

والمعلومات ، ومن ثم تتطلب الدراسة من زاوية المنهج العلمى فى البحث ، فيدخل المقرر بهذه الصفة فى الفئة السادسة (مقررات القضايا) .

والمفروض أن القيم الاستخدامية فى شرائح الأوعية ، التى تبرر وضعها فى مقررات دراسية ، هى قيم ذاتية ثابتة فيها سواء دخلت المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخل . وهى بهذه القيم الذاتية الثابتة ذات أهمية دراسية ، للطلاب والدارسين فى تخصص المكتبات والمعلومات ولغيرهم كذلك . ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح بصفة عامة ، لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

٣ - المقررات الوظيفية

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، كليا أو جزئيا أية وظيفة فى الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الادارة والتدبير) التى تقوم عليها كل مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة ، وأيا كانت التسمية التى تحملها المؤسسة ، مكتبة أو مركزا للتوثيق أو مدينة للمعلومات. فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى ، هو الوظيفة ومنطقة هذه الوظيفة فى المؤسسة الاختزانية . أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة ، فهو "زوايا " العمل النوعى الداخلى وهو متميز فى كل وظيفة ، بل إن هذا التميز موجود حتى فى العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة . فهذا التميز هو الأساس فى زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات فى هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات

*أ - تكوين وتنمية المقتنيات (التزويد) ، (تنمية موارد المكتبة)

*أ - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى تمهيدى

ب - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى متقدم

د - التصنيف - مستوى تمهيدى

هـ - التصنيف - مستوى متقدم

و - التحليل الموضوعى - (الفهرسة الموضوعية)

ز - التكشيف والاستخلاص

*أ - خدمات المكتبات والمعلومات

ب - الخدمات التعاونية فى المكتبات والمعلومات

*أ - إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات بسيطة تماما ولكنها مباشرة ودقيقة فى دلالتها ، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية فى التخصص التى سبق شرحها ، قد حتمت بعض التغيير فى تسمية مقررات معينة ، فقد بقى فى كل منها كلمة لا التباس مع وجودها فى الدلالة على المقرر . وذلك مثلا فى "الوصف الببليوجرافى " بدلا من الفهرسة الوصفية ، وفى "التحليل الموضوعى" بدلا من الفهرسة الموضوعية ، فكلمة "الوصف" وكلمة "الموضوعى" تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية ، التى حتمها التطور الحديث للتخصص .

وليس من الملائم بصفة عامة ، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأى واحد من المقررات فى هذه الفئة . ومن الطبيعة أيضا ألا يكون أى من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدى من نفس النوع فى فصل أو صف واحد . ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفنى ليس لها مقرر مدخلى واحد ، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا ، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يكون

" الوصف الببليوجرافى التمهيدى " هو الأسبق ، باعتبارة أسهلها وأوسعها انتشارا ، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسة الأخرى .

والأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجرى عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا ، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة ، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعا ، ومن هنا فمن الضرورى التنسيق بين المحتويات فى المقررات المدرجات فى هذه الفئة الثالثة ، وبين ما يحتمل أن يدخل فى مقررات الفئات الأخرى ، التى تتعامل مع الأوعية ، ولاسيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم) . وبدون هذا التنسيق تتسرب المحتويات بين المقررات فى الفئات المختلفة ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تصاب لائحة المقررات بآفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها .

ولمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفنى ، وهو واسطة العقد فى الوظائف الفنية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى :
أ) زاوية التعامل فيها هى إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات ، وصفا وتحليلا وتصنيفا ، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية ، أو على وسيط ممغنط أو مليزر بواسطة الحاسوب . وتتطلب التسجيلة الببليوجرافية المحسبة ، استثمار محتويات المقرر الإضافى المساند عن الحاسوب بعامة ، والشكل (Format) الملائم للتحسيب الببليوجرافى بخاصة ، وتطبيق هذا الشكل فى التدريبات التى يقوم بها الطلاب . ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها فى هذه المعالجة الثلاثية ، سواء الأوعية التقليدية أو غير التقليدية ومحتويات الدوريات ، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو فى تسجيلة محسبة . وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضا مشتركة بصفة عامة، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط،

ومن هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث ، ووزعت على مستويين تمهيدى ومتقدم . ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعى خلفية معينة فى اللغويات ، ومن هنا قد تشتمل لائحة المقررات على مقرر إضافى فى علم اللغة العام . د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفى هام فى نظم المعلومات الببليوجرافية ، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى ، مكانها فى الفئة السادسة (مقررات النظم) . ومن هنا ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا وهناك ، تجنبا للتسرب الذى يؤدى إلى التورم والانتفاخ فى جانب وللذبول والزوال فى جانب آخر ، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها .

ولوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد ، لاتصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المساواة ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها ، غالبا ما تعطى اهتماما أكبر نسبيا لوظيفة الاختيار والاقتناء. ومن الضرورى على أية حال التنسيق بين المحتويات هنا ، والمحتويات فى مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية ، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات) ، فبدون هذا التنسيق ، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدى إليه هذا التسرب من أضرار وآفات ومن المهم ألا يكون المقرر لهذه الوظيفة أحد المقررات الاطارية المدخلية، ومع ذلك فمن الممكن أن يصبح أحد القضايا فى الفئة السابعة.

ولا مجال هنا للإجابة عن التساؤل ، الذى يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات ، ووظيفتين لكل منها مقرر واحد ذلك أن التوزيع والتوازن النسبى ، من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية فى اللائحة ودرجات التقدير والنجاح ، . . . الخ ، قضية كبيرة قائمة بذاتها لا مكان لها

فى هذه الدراسة . ولكنها مع عدد غير قليل من القضايا الأخرى ، كأوضـاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة : فى التصميم التنفيذى ، وفى صحيفة التخرج أو اللائحة ، وفى قطاعات التدريس ، وفى المعامل والمختـبرات ، وفى الرسائل والأطروحات ، . . . الخ – كل ذلك وغيرها يتطلب دراسة بل دراسات أخرى .

٤ – مقررات المؤسسات

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبـا ، أنواعـا معينـة مـن المؤسسات الميدانية للتخصص ، سواء أكـانت للضبـط أو للاخـتزان ، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات كما يدخل فى هذه الفئة أيضا المقررات التى تتنـاول تماما أو تغليبا ، المؤسسات . المهنية والأكاديمية للتخصـص مـن الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس . فالمرتكزات فيها كما نرى هـو المؤسسة نفسها ، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها فـى خريطة التخصص . وإذا كان للمؤسسة الاختزانية خمسـة أركـان ، كمـا أوضحنا ذلك قبلا فى (أبعاد التخصص وهيكلة المقررات) ، فالأركان فـى مؤسسة الضبط أربعة ، هى : مصادر البيانات وأصحابها ، وعمليات الضبط والانتاج وإدارتها، ونظام النقل والتسويق والتوزيـع ، وجمـاهير المتلقيـن والمستفيدين . وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخاصة بالنسبة لمـا تقوم عليه من الأركان ، التى تحقق للتخصص وجهه المهنى والأكاديمى بين التخصصات الأخرى . أما زوايا المعالجة فهى الأغراض النوعية المباشرة ، لكل شريحة من تلك المؤسسات الأربع ، وتجتمع تلك الأغراض فى ثنائيـة "الضبط والاستخدام " ، على تفاوت واضح فى تلك الثنائية بيـن مجموعـة المؤسسات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - المكتبة الوطنية .

ب - المكتبات العامة .

ج - المكتبات المدرسية .

د - المكتبات الجامعية .

هـ المكتبات المتخصصة .

و - المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات .

ز - مؤسسات الضبط الببليوجرافى .

ح - الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات .

ط - مؤسسات التعليم والتدريب فى المكتبات والمعلومات .

ى - شبكات المعلومات .

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات ، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض ، الخمس الأولى لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، التى قد يجمع كل اثنتين أو أكثر منها فى مقرر واحد ، أو يفرد لكل نوع مقرر حسب طبيعة الدراسة ، والسادسة ، والثامنة لبعض المؤسسات المهنية دولية أو محلية ، ومن الممكن أيضا أن تدمجا فى مقرر واحد أما السابعة . فهى لمؤسسات الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات ، التى يكون هدفها الضبط دون أن يشمل بالضرورة اقتناء تلك الأوعية . والفئة التاسعة فهى المؤسسات الأكاديمية التى تتولى وظائف البحث والدراسة أما الفئة الأخيرة ، وهى شبكات المعلومات ، فهى مؤسسات تتعاون مع بعضها عن طريق الاتصالات لتقديم خدمة متميزة لجمهور واسع ، وقد تكون وطنية وقد تكون دولية .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها أن تكون فى الفصول أو

الصفوف الوسطى أو حتى العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة ، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ولمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى : (أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذى اختاره أصحابها لها ، ما دامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم - الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الادارة والتدبير) . ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم "مركز المعلومات " مثلا ، وهو فى الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط ، مهما يكن وضعه القانونى الظاهرى غير ذلك . (ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات فى هذه الفئة الرابعة ، ومحتويات كثير من المقررات فى الفئات الأخرى ولا سيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف) . وتفاديا لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات ، ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك ، تطبيقا لمبدأ أساسى فى هذا النظام ، وإلا فلا مفر من وقوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات . (ج) من المفيد تحقيقا لعملية التنسيق الضرورية ، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك فى (المقررات الوظيفية) السابقة . هناك يتناول كل مقرر ، الوظيفة الموجودة فى تسميته ، من حيث هى عملية أو عمليات فنية أو إدارية ، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التى توجد فيها تلك العمليات . وأما المقررات هنا فهى لنوع المؤسسة ، سواء أكانت مكتبة أو مركزا للتوثيق والمعلومات ، أو غيرهما من المؤسسات التى تختزن أوعية الذاكرة

الخارجية لخدمة جمهور معين، له سماته وخصائصه ومن ثم لـــه متطلباتـــه القرائية والبحثية التى تلائمه هو دون غيره . وكـــل شـــىء فـــى محتـــوى المقررات هنا ، ينبغى أن يكون تابعا لهذا المنطلق المنهجى المهم. ومع ذلـك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف ("الإدارة" بصفة خاصة) لـــم تعـــط لأسـباب محلية خاصة بالقسم ، ما تستحقه من المعالجة هناك ، فمن الممكن أن يتـــم تعويض ذلك . فى مقررات المؤسسات الاختزانيـــة هنـــا . (د) ليـــس مـــن الضرورى أن يدرس الطالب كل هـــذه المؤسســـات . فقـــد يختـــار بضـــع مؤســـسات منها ، وقد تختار له الجامعة عدة مقررات تفى بالغرض .

ويدخل فى المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجاريـــــة وشـــبه التجارية وغير التجارية . المنتشرة فى البلاد المتقدمة وقليـــــل مـــن البـــلاد النامية، سواء تلك التى ظهرت فى القرن التاسع عشر ، مثـــل (مريـــامز - بوكر - ويلسون) أو التى ظهرت حديثا مثل (مكايو:OCLC - مربويـــــة : ERIC) . ومن الممكن فى نطاق الأركان الأربعة الأساسية ، أن يتنـــــاول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات . وينبغى التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها ، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاما ما معينا من إنتاجها المرجعى بصفة عامة ، أو الببليوجرافى بصفة خاصة ، فقد يدخـــل هذا الإنتاج فى مقررات الفئة الثانيـــة (مقـــررات الأوعيـــة) أو السادســـة (مقررات النظم) طبقا لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية .

يدخل فى المؤسسات المهنية الجمعيات الوطنية والقومية ، ويدخل فى المؤسسات الدولية الاتحادات الدولية غير الحكومية ، والمنظمـــات الدوليـــة الحكومية ، المرتبطة كليا أو جزئيا بموضوع التخصص وهويته . كما تدخل فى مؤسسات التعليم كل المـــدارس والمعـــاهد والأقســـام والـــبرامج ، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة بالتخصص نفسه موضوعـــا

وهوية ، فى رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية . ويدخل ايضا كل ما يتبع تلكما القاعدتين المهنية والأكاديمية ، من المؤتمرات والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف ، الخ . وهذا قطاع كبير كما نرى ، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية ، ولكن كثيرا من محتوياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ضمن المقررات فى الفئات الأخرى بعامة ، وفى الفئة الأولى (المقررات الإطارية) بخاصة .

٥ – مقررات المستفيدين

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق فى المكتبات ومراكز المعلومات وغيرهما من المؤسسات الاختزانية للأوعية ، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين ، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة . أما زاوية المعالجة فى كل مقرر فهى الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين ، من حيث مصادرها وسماتها والخدمات التى يمكن تقديمها إلى المستفيد من خلالها .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ – مواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب .

ب – مواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد .

ج – مواد وخدمات المعلومات للمعوقين .

ويلاحظ أن التسمية واضحة ومحددة ، لاشتمالها على العناصر الأساسية الثلاثة فى محتويات كل مقرر ، وهى من التسميات المعيارية الدقيقة، أما العنصر العمودى فى التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين، وليس لوضعه فى نهاية التسمية أية دلالة منهجية ، ولكنها الصياغة الأسلوبية السلسة فى اللغة العربية ، هى التى تطلبت هذا التأخير .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها جميعا أن تكون فى الفصول أو الصفوف العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، كما تتوقف أيضا على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

وعند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية) ، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز والزاوية هنا عكس المرتكز والزاوية فى عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة . المدخل هناك شرائح الأوعية بمصادرها وسماتها وأثر ذلك فى استخدامها ، والمدخل هنا هو المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات . وقد يبدو فى النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذى بال ، ولكن الإمعان والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك وشخصية أى مقرر ليست فقط بمحتوياته ، وإنما إلى جانب ذلك ببنائه العام ، الذى يعتمد على ثنائية المرتكز والزاوية ، ماهية وترتيبا فيهما .

وقد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى " دراسات المستفيدين" وهو قطاع كبير فى أدب المكتبات والمعلومات ، ولكنه غالبا ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماما أو تغليبا . والمقررات فى نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة ، لا تدخل هنا فى هذه الفئة الخامسة ، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) :

ومن الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين ، لكل قطاع مقرره الدراسة فى هذا الفئة الخامسة . وتتفاوت هذه القطاعات بين البـــلاد الناميـــة والمتقدمة ، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام فـــى هـــذه البلاد دون تلك . ففى البلاد المتقدمة مثلا يزداد الاهتمام بقطاع كبار الســن ، وبقطاع ربات البيوت ، وبقطاع المهاجرين الجدد .

٦ – مقررات النظم

هى المقررات التى يتناول كل منها نظاما أو نظما معينة : يســـتثمر فى كل نظام عمليات فنية ، ويغطى أو يتضمن قليلا أو كثيرا من الأوعية أو المعلومات ، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين من المستفيدين ، بحيث يحقق هدفا أو أهدافـــا رســمت مســبقا لخدمتـــهم . والنـــظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجيا على خمسة محاور ، كمـــا يتـــم تنفيذه فى شكل تقليدى أو فى شكل محسب ، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة، وإنما هو نظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى ، يمكن أن تتـــولاه مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان ، فالمرتكز فـــى هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة . أما زاوية المعالجة والتناول فهى "الانشاء " بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء والتنفيذ.

ومن نماذج هذه المقررات :

أ – نظم المعلومات الببليوجرافية . (الفهارس ، الببليوجرافيات ، الكشافات،.)

ب – نظم المعلومات غير الببليوجرافية .

والعناصر فى تسمية المقررين واضحة ومحددة ، كما أنها تواكـــب التيارات الجارية فـــى التخصـــص إذا قورنـــت بالتســمية القديمـــة وهـــى "الببليوجرافيا " فى المقرر الأول ،"وعلم المعلومات أو تطبيقاته " فى المقرر

التالى . وبوجود المقررين معا فى صف واحد ، حيث يتحتم أن تكون التطبيقات فى المقرر الثانى هى الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير ببليوجرافية بمختلف أنواعها ، بينما يتناول المقرر الأول الإنشاء أو التطوير لنظم المعلومات الببليوجرافية الحصرية والموضوعية ، فى أشكالها لثلاثة الأساسية وهى : الفهارس والببليوجرافيات والكشافات .

ومن الضرورى أن توضع المقررات من هذه الفئة فى الفصول أو الصفوف النهائية ، لأن المحتويات هنا تتوقف بصورة عضوية ، على أكثر المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، كما أنها تتوقف أيضا على مجموعة الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ومرتكز المقررات فى الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هناك ، هو نفسه مرتكز المقررات هنا . ولكن زاوية المعالجة هناك هى "الاستخدام " ، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساساً على (مدى السعة – طريقة التنظيم والاسترجاع – المادة المرجعية من المعلومات). أم زاوية المعالجة هنا فهى "الانشاء " لنظم المعلومات المرجعية الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور ، هى (الحاجة – المجال – المصادر– البيانات – النظم) ، سواء تم التنفيذ فى شكل تقليدى بطاقى أو مطبوع ، أو فى شكل غير تقليدى محسب .

ومن الضرورى التنويه أن إعداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف للوعاء فى بطاقة تقليدية أو محسبة شيء ، وبناء نظام معلومات ببليوجرافية من تلك البطاقات ولو فى شكل فهرس لإحدى المكتبات ، شيء يزيد كثيراً على ذلك الإعداد . ومن هنا يدخل فى محتويات المقرر أو

المقررات الببليوجرافية هنا ، ليس فقط الببليوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة ، والكشافات والاستخلاصات للأوعية غير المستقلة ، وإنما يدخل أيضا بناء الفهارس لاحدى المكتبات أو تطويرها ، ولا سيما المكتبات الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة ، عندما تقوم بالتحسيب الكلى أو الجزئى لتلك الفهارس .

وكما نعرف ، للمعلومات الإدارية الجارية ، فى الوزارات والمصالح والشركات وما إليها ، أهمية متزايدة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب والبعيد . وبرغم أن نظم المعلومات الإدارية الجارية فى تلك المؤسسات ، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة ، إلا أنها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة ، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها فى ذلك مثل الأوعية المرجعية المألوفة . ومن هنا فإن المقرر أو المقررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير الببليوجرافية ، لا يدخل فيها فقط : الكشافات غير الببليوجرافية (كشافات النصوص)، أو نظم الضبط والترتيب فى المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ ، ولكنها تشمل أيضا : الإنشاء والتطوير لنظم المعلومات الإدارية فى الوزارات والمصالح والشركات ، للأفراد أو للأمور أو للمواد . وتستثمر المقررات هنا فى النوعين الببليوجرافى وغير الببليوجرافى : المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسية الذاتية والاضافية العامة والمساندة ، المدرجة فى لائحة كل قسم ، ولاسيما : مقررات المراجع ، والوصف ، والتحليل ، والتصنيف ، والإحصاء ، والرياضيات ، والحاسوب ، واللغويات ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع . ومعنى ذلك أن المتطلبات فى تلك المقررات ، تعتبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية ، متطلبات ينبغى تحقيقها قبل أو فى أثناء القيام بالمقررات فى هذه الفئة السادسة .

٧ - مقررات القضايا

هى المقررات التى يتناول كل منها تماما أو تغليبا ، قضية محـــدودة الجوهر غالبا ، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه ، مثـل قضية التكنولوجيا الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، أو قضية المعلومـــات بين الانتقال والاتصال . وفى هذا النوع من القضايا تتشابك المتغيرات مـــن الأسباب والآثار عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسية فيـــها ، وهى بذلك تشبه شكليا على الأقل ، المحتويات فى مقررات الفئـــة الأولـــى (المقررات الإطارية) . فالمرتكز فى فئتنا هنا هو القضية أو القضايـــا مـــن حيث أهميتها الكبير وانتشارها الواسع الممتد . أما زاوية المعالجة هنا فليست هى التقديم البسيط أو العرض الإطارى العام كمقررات الفئة الأولى ، ولكنـــه المنهج العلمى فى البحث ، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقـــق من الفرض .

ومن نماذج هذه المقررات :

***استخدام الحاسوب فى علوم المكتبات (مستوى متقدم)**

***الاتجاهات الحديثة فى الاختزان والاسترجاع**

***توظيف الإنترنت فى المكتبات والمعلومات**

وباستثناء عناصر معينة فى تسمية المقررات ، مثل كلمة "مدخل " أو "مقدمة " أو "الأسس " أو "المبادىء" ، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلـف كثيرا عن تسميات المقررات فى الفئات الأخرى ، ولا سيما مقررات الفئـــة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلى فى محتوى المقررات . ومن هنـــا فإن صياغة التسمية ليست ذات بال فى تحديـــد هويـــة المقـــرر ، وأكـــثر المقررات فى الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هى ، ما دامت ستعالج بالمنهج العلمى الذى أشرنا إليه .

قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمى فى البحث ، وهو زاوية المعالجة الملائمة لهذه الفئة من المقررات ، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدى المحدود بالدروس الأسبوعية ، ثم الامتحان النهائى المألوف فى نهاية الفصل أو العام الدراسى . وعلى أية حال فمن الممكن تطويع الشكل التقليدى للمقرر ، لكى يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة فى الفصل أو الصف النهائى .

وجميع المقررات فى كل الفئات الثمانية ، تحتوى بصفة عامة على عناصر ومسائل جوهرية ، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة فى كل منها ، هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمى فى البحث – يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تدخل فى نطاق المقررات بهذه الفئة .

وهناك شبه كبير بين زاوية المعالجة فى مقررات هذه الفئة ، والمعالجة فى مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم) ، حيث أن أساسيا قواعد المنهج العلمى مطبقة فى كل منهما . بيد أن الهدف هناك هو الانشاء أو التطوير لنظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى ، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات فى قضية ذات أهمية خاصة ، لجدتها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها .

والمفروض أن موضوع البحث فى أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه فى تخصص المكتبات والمعلومات ، عبارة عن قضية فى التخصص ، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمى ، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمى فى بحثها وفى كتابة رسالته عن الموضوع .

٨ - المقررات الشقيقة

هى المقررات التى تنتمى بطبيعة محتوياتها ، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات ، كالأرشيفات والمحفوظات، وهو تخصص يعيش مع التخصص المقصود هنا فى بعض الأقسام والمعاهد، أو الطباعة والنشر والتوزيع ، وهى مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا ، دون أن يكون لها تخصص أكاديمى مباشر ، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات . فالمرتكز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص ، إلا أنها شقيقة له أو متلاحمة معها . أما زاوية المعالجة فهى التعرف العام على هذه الموضوعات ، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف ، والمؤسسات ، والمستفيدين ، والنظم ، والقضايا فى تخصص المكتبات والمعلومات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مدخل لدراسة الوثائق .

ب - تاريخ الأرشيف .

ج - النشر ومؤسساته .

د - الارشيف الجارى .

وأهم عنصر في التسمية هو الكلمة التى تدل على الموضوع الذى يعالجه المقرر ، باعتبار أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص ، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته . وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثانى والثالث والرابع فى النماذج تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية فى المقرر الأول، برغم أن كل كلمة "مدخل" دقيقة فى تحديد مستواه ، إلا أن كلمة "الوثائق" فى هذه التسمية قد تعنى أى نوع من أوعية المعلومات ، التى تشمل ما هو مقصود وغيره أيضا .

من الممكن والمفيد أن توضع هذه "المقررات الشقيقة" ، مباشرة بعد "المقررات الإطارية " من النوع المدخلى الاستعراضى ، أو حتى مصاحبة لها فى الفصل أو الصف نفسه ، فالمعالجة فى هذه وفى تلك متجانسة تماما ، وهى فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلى .

ولموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع ، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة فى أقسام متنوعة ، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به فى المعالجة ، أهمها جميعا : الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها ، فليس هناك تخصص أكاديمى مباشر يحصر موضوعه وهويته فى ذلك التعامل . وفى حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التى تعالجها المقررات فى هذه الفئة ، لتعالج بالمنهج العلمى كقضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات . وفى هذه الحالات ينتقل الأمر إلى المقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) والمقررات فى هذه الفئة ، بصفتها التعريفية المدخلية إلعامة ، سواء تولاها المتخصصون فى المكتبات والمعلومات أو فى التخصص الشقيق ، تصلح تماما لتكون مقررات مساندة ، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم .

وما دمنا فى مجال الحديث عن المقررات المساندة أو المقررات الاضافية ، فإنه ينبغى الاشارة إلى بعض هذه المقررات ، وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار اختلاف أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية عند تحديد هذه المقررات ، فبعضها يعتبر ضروريا والبعض الآخر يعتبر إختياريا :

أ - اللغات (اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، اللغة الفرنسية ، . .)

ب - علوم الحاسوب

ج - الاحصاء

د - العلوم الرياضية

هـ تاريخ افكر

و - تاريخ العلوم

ز - تصميم مبانى المكتبات ومراكز المعلومات

ح - علم النفس

ط - علوم التربية

وأيا كان الأمر ، بالنسبة لاختيار المقررات المساندة ، فإن المعرفة البشرية كلها أمام مخططى البرامج التعليمية لاختيار المقررات التى تتناسب وأهداف كل قسم أو برنامج من برامج تعليم تخصص المكتبات والمعلومات من بينها. وإذا كان من غير المرغوب فيه أن تتشابه المقررات التخصصية بين قسم وآخر ، فإنه من باب أولى من غير المرغوب فيه أن تتشابه الأقسام فى المقررات المساندة . وإنما ينبغى أن يكون لكل قسم شخصيته التخصصية، وشخصيته فى اختيار المقررات المساندة أيضا .